

# LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في  
الصحافة الوطنية

10/08/2015

## Marruecos anuncia "grandes movimientos" en consulados tras críticas del rey

Rabat, EFE El ministro marroquí de Asuntos Exteriores, Salahedín Mezuar, anunció hoy que en los próximos días habrá "grandes movimientos" en los consulados de Marruecos, que afectarán al 70 % de las representaciones, tras las críticas del rey Mohamed VI a la labor de algunos representantes.

En declaraciones a la prensa local recogidas por la agencia MAP, Mezuar dijo que esta semana se llevarán a cabo auditorías en los consulados, con el objetivo de evaluar el rendimiento de los diplomáticos y el personal local para ver su competencia y su dedicación a los problemas de los marroquíes en el extranjero. Además, a partir del 17 de agosto se pondrá a disposición de los marroquíes en el extranjero un "número verde" internacional para que pueden expresar sus quejas y formular peticiones, al tiempo que se agilizará la entrega de documentos y duplicados.

El anuncio de Mezuar se produce después de que el pasado jueves el rey criticase duramente la labor de algunos cónsules y recordase las numerosas quejas formuladas por los marroquíes residentes en el extranjero.

Mohamed VI dedicó buena parte del discurso que pronunció con motivo de la Fiesta del Trono a mostrar su descontento con algunos consulados que, "en lugar de cumplir su misión como es debido, se preocupan de sus asuntos personales o políticos".

Instó al titular de Asuntos Exteriores a actuar con "toda la firmeza necesaria" para poner fin a las disfunciones y otros problemas registrados en los consulados y retirar de sus cargos a quienes sean reconocidos como "culpables de negligencia".

Los "movimientos" anunciados hoy por el ministro incluyen el cese de algunos cónsules que serán enviados de vuelta a Rabat, así como la promoción de mujeres en la carrera diplomática y el rejuvenecimiento en la plantilla de las cerca de treinta representaciones consulares.

El titular de Exteriores informó de estas medidas durante una reunión de trabajo en la que estuvo presente el ministro del Interior, Mohamed Hasad, así como representantes del departamento de Justicia y el **presidente del Consejo Nacional de Derechos Humanos (CNDH), Driss ElYazami.**

Marruecos tiene cerca de 5 millones de ciudadanos residentes en el extranjero, principalmente en Europa, muchos de ellos con doble nacionalidad.

Rabat siempre ha tratado de fomentar el vínculo de éstos con su país de origen por todos los medios, aunque las quejas sobre el trato consular que reciben son constantes desde hace años.

<http://eldia.es/agencias/8241941-MARRUECOS-DIPLOMACIA-Marruecos-anuncia-grandes-movimientos-consulados-criticas-rey>



## لقطات

■ قدم وفد عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان التجربة المغربية الرائدة في مجال حقوق الإنسان، وذلك خلال الدورة الأولى للمنتدى الوطني لحقوق الإنسان التي تحتضنها العاصمة الكامبوتية ياوندي ما بين 4 و6 أغسطس الجاري.

وفي مداخلة لها بالمناسبة، أبرزت نبيلة التبر، المكلفة بمهمة بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، حول قضية المساواة وحقوق الإنسان، تطور القضية الحقوقية بالمغرب والدور الذي يضطلع به المجلس في هذا الصدد.

5089/4

## حقيقي: نراهن على تكتل حقوقي لأجل "معتصمي سنوات الرصاص"

طارق بنهدا

قال محمد حقيقي، الناشط الحقوقي، إن ملف ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال سنوات الرصاص بالمغرب، ممن لم يتم تمكينهم من جبر الضرر وهم **المعتصمون منذ يناير الماضي أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، لا يحتاجون بالضرورة قرارا سياسيا أو فتح آجال جديدة، بل لـ"إكمال المجلس لمهامه المنوطة به" فقط.

وأوضح حقيقي، ضمن حوار مع جريدة هسبريس الإلكترونية، أن التنسيق الوطنية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال سنوات الرصاص بالمغرب، التي يشتغل ضمنها مستشارا حقوقيا، تراهن على تأسيس لجنة ثلاثية، تجمعها بالمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف والإئتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان، من أجل الترافع لفائدة مطالب الضحايا المعتصمين، البالغ عددهم 29 حالة خارج الأجل، و20 حالة تحتاج إلى توصية الإدماج الإجتماعي.

نسمع كثيرا عن ضحايا سنوات الرصاص وملفه المطروح حاليا وسط الشارع عبر اعتصام .. ما علاقتك بالملف؟

أنا معتقل سياسي سابق من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت خلال سنوات الرصاص، حوكت ضمن مجموعة 1971 بالسجن المؤبد بتاريخ 31 يوليوز 1984، حيث قضيت 11 سنة وأطلق سراحني سنة 1994 بمقتضى عفو شامل.

المجموعة التي انتميت إليها فصيلة الجهاد، وقد شاركت موضوعيا في انتفاضة يونيو 1981 بالدار البيضاء، وآلت الفصيلة على نفسها إحياء ذكرى الشهداء في 20 يونيو من كل سنة بالكتابة على الجدران وتعليق اللافتات وتوزيع المناشر، ما يؤكد علاقتنا كفاعلين بقضايا الاحتجاج الإجتماعي، وضحايا الأحداث الإجتماعية الذين ارتكبت في حقهم انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما فيها القتل خارج نطاق القانون والإصابة بالرصاص الذي خلف عاهات مستديمة جراء استعمال القوة غير المتناسبة، والتعذيب والإعتقال التعسفي وغير ذلك من غياب ضمانات المحاكمة العادلة.

وكيف استمر هذا الحراك في ظل فتح الدولة لملفات سنوات الرصاص بغرض المصالحة؟

بعد إطلاق سراحني في إطار عفو شامل تفاعلا مع مقترح تقدم به المجلس الإستشاري آنذاك، أسسنا المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، وهو جبهة تجمع كل ضحايا الانتهاكات الجسيمة، للمطالبة بالحقيقة وإنصاف الضحايا وجبر ضررهم، ولم يتفاعل المنتدى مع دعوة المجلس بالمستوى المطلوب حتى يسهل عليه فرض مقارنته من خلال المشاركة ضمن تشكيلة المجلس الوطني، وبالتالي ترك الضحايا يجتهدون بخصوص تقديم ملفاتهم إلى اللجنة المستقلة للتحكيم والتعويض.

كان من المفروض على المنتدى أن يترافع لفائدة كافة الضحايا أمام المجلس الإستشاري واللجنة المستقلة عن طريق وضع المعايير المنصفة لجبر الضرر وتقديم كل لوائح الضحايا، لكن للأسف فضل المنتدى المغربي المطالبة بالحقيقة والإنصاف وجبر الضرر الشامل من خارج المجلس، والأمر تكرر عندما أنشئت هيئة الإنصاف والمصالحة حيث بقي المنتدى بعيدا عن تشكيلة المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان.. فيما التحق رئيس المنتدى المغربي آنئذ



المجلس الوطني لحقوق الإنسان  
CONSEIL NATIONAL DES DROITS DE L'HOMME  
Conseil national des droits de l'Homme

هسبريس  
HESPRESS

الراحل إدريس بنزكري بالمجلس الإستشاري تم نصب رئيسا لهيئة الإنصاف والمصالحة.

وكيف كانت النقاشات داخل الهيئة حول ملفات حقوق الإنسان؟

بحكم اشتغالي كإطار إداري بهيئة الإنصاف والمصالحة ومساعدة قانونيا ومنسقا لمجموعات تحليل المعطيات، أتذكر النقاش الذي نشب داخل الهيئة بخصوص موضوع المجموعات التي شاركت في الأحداث الإجتماعية سواء لسنة 1981 و1984 و1990، إضافة إلى مجموعة تاكونيت وعسكريي أمرمومو وتكنة مولاي اسماعيل، هل ينبغي اعتبارهم داخل اختصاص الهيئة أم أنهم خارج دائرة اختصاصها، على اعتبار أنهم لم يكون سياسيين حرما من حقهم في التعبير والرأي، ومورست عليهم انتهاكات جسيمة في إطار الصراع السياسي ما بينهم وبين الدولة، خلاف ضحايا الأحداث الإجتماعية الذين ارتكبوا ما يجرمه القانون من تخريب وأعمال شغب.

انتهى النقاش إلى اعتبار هذه المجموعات اعتقلت لأسباب سياسية واجتماعية وتعرض أفرادها لإنتهاكات جسيمة، وعلى هذا الأساس أدرجت ملفاتهم داخل الإختصاص، فيما بقيت مجموعة تاكونيت إلى غاية سنة 2011 على ما اعتقد ، وظلت قضية العسكريين تعترضها مجموعة من المشاكل حتى الساعة.

طيب، لماذا أسست التنسيقية الوطنية؟

مما تنبغي الإشارة إليه أن هيئة الإنصاف والمصالحة حددت لنفسها آجالا لإستقبال ملفات الضحايا ، وكانت الغاية من ذلك معالجة ماضي الإنتهاكات وجبر ضرر كل الضحايا ، فكانت ملفات المحاكمات تساعدنا في إعداد لائحة المتهمين وعناوينهم وغير ذلك من معطيات شخصية عنهم كان بالإمكان توظيفها لمراسلة الضحايا و القيام بالتعبئة التامة.

لكن الذي وقع أن الهيئة كانت تسارع لإنهاء أشغالها من أجل استثمار الآثار السياسية لتوصياتها وصولا إلى خلق شروط المصالحة وإدماج المعارضة، على أن ينهي المجلس الإستشاري ولجنة المتابعة التداير التقنية المتعلقة بجبر ضرر الضحايا وإدماجهم اجتماعيا.. وبالفعل توصل ضحايا سنوات الرصاص بالتعويض المادي في المرحلة الأولى ثم أدمجوا اجتماعيا سواء بتمكينهم من مأذونيات النقل (قبل أن تعتبر ريعا اقتصاديا) أو توفير سكن اجتماعي أو منحهم تعويضا ماليا لإقتناء السكن أو توظيفهم في سلك الوظيفة العمومية لاسيما داخل وزارة التربية الوطنية والتعليم أو وزارة الصحة.

وأيّن يكمن المشكل إذا؟

لقد تم إقصاء فئة من الضحايا من هذه العملية تحت ذريعة أن طلباتهم قدمت خارج الأجل، وحرّم آخرون من توصية الإدماج الإجتماعي ، ومن الملاحظ أن هؤلاء الضحايا ينتمون إلى مجموعات الأحداث الإجتماعية لسنة 1981 و1984 و1990.

لقد دفع هذا الإقصاء حوض المعني لسلسلة من الإعتصامات المفتوحة منذ 2011 أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مصحوبة أحيانا بإضرابات عن الطعام ووقفات احتجاجية، كما شاركوا في عدة مسيرات منها مسيرة الإدماج الإجتماعي التي نظمها المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف .

10/08/2015

Conseil national des droits de  
l'Homme

www.cndh.org.ma



وبتاريخ 21 يناير 2015 اعتصم مجموعة من الضحايا المصنفون خارج الأجل والمحرومون من توصية الإدماج الاجتماعي من ضحايا أحداث الشمال لسنة 1984 أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان الجديد بحي الرياض بالرباط، وفضلنا تنظيم اعتصام الضحايا الذي أطلقنا عليه اعتصام الكرامة، خصوصا بعد انضمام مجموعة الأحداث الاجتماعية لسنة 1981 و1990 وبعض الضحايا من الصحراء المغربية المحرومون من توصية الإدماج الاجتماعي.. وهو الالتحاق الذي أفرز تأسيس التنسيق الوطنية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال سنوات الرصاص بالمغرب بتاريخ 12 يونيو 2015، وتم اختياري حينها مستشارها الحقوقي.

ما هي أهم مطالبكم؟

حسب المذكرة المطالبة، فإنها تتمثل في معالجة ملفات الضحايا المعتمدين المصنفة تعسفا خارج الأجل بما يضمن لهم حقوقهم أسوة بضححايا من مجموعاتهم، كما يضمن لهم الحد الأدنى من العيش الكريم لمواجهة التحديات الاجتماعية، ورد الاعتبار لهم، وتكريس الإحساس بالمواطنة لديهم، وإصدار توصية الإدماج الاجتماعي للضحايا المعتمدين الذين حرّموا منها، وتصحيح الأخطاء الواردة في المقررات التحكيمية ذات الصلة بالإدماج الاجتماعي لتحقيق مبدأ المساواة والإنصاف في التعامل مع ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، دون تمييز أو تعسف.

أذك فقط بأن مقتضيات القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي تتضمن مبادئ ومعايير مهمة واردة في عدد من الصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة بحقوق الإنسان تنص على حق ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في التعويض وجبر الضرر، دون الإشارة إلى تحديد شروط شكلية من أجل الاستفادة من المستحقات.

وهذا ما أكدت عليه وثيقة أصدرها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة تتضمن المبادئ العامة والتوجيهية الأساسية المتعلقة بحق ضحايا خروقات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الانصاف وجبر الضرر.. ونحن نعتبر أن الانتهاك لا يسقط بسبب الشرط الشكلي خصوصا إذا تم جبر أضرار ضحايا من نفس المجموعة.

هل يمكنك أن تطلعنا على هذه الحالات وهي فعلا كبيرة جدا؟

عندما نتحدث عن الملفات المصنفة تعسفا خارج الأجل لا نتحدث عنها بإطلاقية، ذلك أن المجلس الوطني فعلا توصل بعدد كبير من الملفات خارج الأجل تفوق في مجموعها 35 ألف طلب، لكنها ملفات لم تدرس ولم تعالج لتحديد فيما إذا كانت داخل الإختصاص أم لا.

في حالتنا نتحدث عن ملفات داخل الإختصاص لضحايا منتمون إلى مجموعات حوكت في قضايا سياسية أو اجتماعية، ودرست الهيئة قضيتهم وصنفت ملف المجموعة داخل إختصاصها، فحجر ضرر بعض أفرادها وتم استثناء آخرين للسبب المذكور سابقا، وهؤلاء عددهم دون المائة وقد يتجاوزها بقليل.

لقد أحدثنا لجنة لفحص ملفات الضحايا المعتمدين، فسجلنا حتى حدود الساعة 29 حالة خارج الأجل، و20 حالة تحتاج إلى توصية الإدماج الاجتماعي، وإذا وزعنا هذه الحالات على العمالات سهل التعاطي مع مطالبها، خصوصا إذا تدخل المجلس الوطني وفعل من جديد المذكرة المتعلقة



باللجان المحلية لتنفيذ توصية الإدماج الإجتماعي ، ولم لا إعادة النظر في قضية خارج الأجل بصورة تحفظ للضحايا حقوقهم وتنصفهم.

لذلك أنا أفضل أن أتحدث عن ضرورة إكمال المجلس الوطني لحقوق الإنسان لمهامه المنوطة به أكثر من الحاجة إلى قرار سياسي أو فتح آجال جديدة.

في الختام، ما آفاق اعتصامكم الذي طال أمده؟

الضحايا المعتصمون أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان منذ 21 يناير 2015 ، قاموا بمجموعة من الخطوات التحسيسية والتواصلية مع الأحزاب والفرق البرلمانية والجمعيات الحقوقية الوطنية، وراسلوا كذلك رئاسة الحكومة ووزارة العدل والحريات ووزارة الداخلية ، كما راسلوا بعض السفارات المعتمدة بالمغرب والإتحاد الأوربي..

إنهم يراهنون على تكوين لجنة ثلاثية مكونة من المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف والتنسيقية الوطنية للضحايا والإئتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان، من أجل الترافع لفائدة مطالب الضحايا المعتصمين.. وينبغي التنبيه أن إعتصام الكرامة مفتوح في الزمن وعلى كل الضحايا ذوي الحالات المماثلة ومفتوح كذلك على كل الإختيارات النضالية السلمية ، في أفق إنصافهم ورد الإعتبار لهم .

إنني أناشد كل المتدخلين والفاعلين من جمعيات حقوقية وجهات رسمية من أجل المبادرة لإنصاف ضحايا سنوات الرصاص المعتصمين بعتصم الكرامة ، من خلال تمتيعهم بحقهم في جبر الضرر دون تمييز أو تعسف وعلى قاعدة المساواة مع ضحايا من مجموعاتهم ، لاسيما أنهم يعيشون هشاشة إجتماعية يحتاجون معها إلى التدخل العاجل .

## ملف المعتقلين السلفيين في المغرب عالق أمام موجة الإيقافات

مازال ملف السلفيين المعتقلين في سجون المغرب عالقاً حيث لم تتمكن الحكومة من وضع الآليات اللازمة لضمان إدماج الموالين لتيار السلفية، ولم تعالج قضاياهم بشكل نهائي وحاسم إلى اليوم مما قد يشكل خطراً على أمن البلاد.

احتجاجات لتحريك ملف المعتقلين السلفيين

الرباط - عاد ملف السلفية الجهادية في المغرب إلى واجهة الأحداث فقد نَقَذ العشرات من المنتمين إلى هذا التيار وقفة احتجاجية تنديداً باعتقالات وصفوها بـ"التعسفية" طالبت مجموعة من الإسلاميين في مختلف المدن والمخالفات. وأفاد عبد الرحيم الغزالي المتحدث باسم اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين، بأن المحتجين يرفضون اعتقال أبناء التيار السلفي دون مبرر، مؤكداً أنه في ظرف أسبوعين قامت السلطات باعتقال أكثر من 60 سلفياً.

في المقابل، أكد خبراء أمنيون أن السلطات المغربية تطوّق المنتمين لتيار السلفية الجهادية نظراً لارتباطهم بالعديد من التنظيمات الجهادية المتطرفة التي تنشط في دول مغاربية مثل الجزائر وليبيا وتونس أو في سوريا والعراق، موضحين أن العديد من المعتقلين السلفيين الذين أطلق سراحهم انضموا للقتال في صفوف داعش.

واعتبر محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب، أن توجه بعض المعتقلين الإسلاميين السابقين للقتال في سوريا، يعيق حل ملف ما يعرف بـ"السلفية الجهادية" في بلاده.

وأشار، في تصريحات صحفية سابقة، إلى أن "سفر بعض المعتقلين السابقين الذين تمت محاكمتهم على خلفية قضايا إرهاب بعد إطلاق سراحهم، إلى مناطق توتر إقليمية، مثل سوريا، تجعل من حل ملف السلفية في المغرب معقداً"، مفيداً بأن "على هؤلاء المعتقلين أن يقدموا للدولة وللمواطنين إشارات تطمئنهم، وتؤكد أنهم قاموا بمراجعات للأفكار التي يتبنونها".

ويعدّ ملف المعتقلين السلفيين أحد الملفات العالقة في المغرب نظراً لأهميته وحساسيته، فمن جهة تحاول السلطات إعادة النظر في مقاربتها الأمنية بخصوص التعامل مع أبناء هذا التيار بغية إعادة إدماجهم في المنظومة المجتمعية والعقائدية السائدة والبعيدة عن العنف والتطرف، ومن جهة أخرى تفرض عليهم إجراءات أمنية مشددة مما قد يدفعهم إلى القيام بأعمال إرهابية انتقامية.

وسبق أن أكد مصطفى الرميد وزير العدل المغربي عزمه فتح حوار وطني هدفه بلورة مقاربة شاملة تساعد على حلّ ملف المعتقلين السلفيين وإزالة الاحتقان الذي يصاحبه.

وأمام افتتاح الحكومة التي يقودها حزب العدالة والتنمية الإسلامي على تيار السلفية الجهادية وسعيها لإنهاء أزمة المعتقلين، أسست مجموعة من الحقوقيين والفاعلين السياسيين الهيئة الوطنية للمراجعة والإدماج، وتركز هذه الهيئة على إقناع السلفيين بمراجعة أفكارهم وتطالب الدولة باعتماد الحوار معهم خاصة إذا لم يثبت ضلوعهم في أعمال عنف ممنهج، وهو نفس الطرح الذي تبناه المجلس الوطني لحقوق الإنسان والذي دعا إلى تثبيت سياسة تصالحية مع السلفيين.



المغرب يطوق المنتميين إلى التيار السلفية نظرا لارتباطهم بالعديد من التنظيمات الجهادية المتطرفة ورافق إحداث هذه الهيئة جدل واسع في المغرب، حيث اعتبر شقّ من المغاربة أن المنتميين إلى التيار السلفي بمثابة القنابل الموقوتة التي تهدد الأمن القومي للبلاد، موضحين أن الجهاد يعدّ أحد ركائز أدبياتهم الفكرية لذلك وجب التعامل معهم بحذر وضمن مقاربة أمنية صارمة.

وكان المغرب قد شهد موجة اعتقالات طالت، حسب منظمات حقوقية مغربية ودولية مستقلة، أكثر من 3 آلاف شخص في صفوف ما بات يعرف بالسلفية الجهادية على خلفية التفجيرات التي هزت العاصمة الاقتصادية للبلاد الدار البيضاء (شمال) 16 مايو سنة 2003 وأودت بحياة 42 شخصا بينهم 12 من منفذي التفجيرات، و8 أوروبيين، في هجمات انتحارية وصفت بالأسوأ والأكثر دموية في تاريخ البلاد.

ومباشرة بعد هذه الأحداث تمت المصادقة في البرلمان على قانون مكافحة الإرهاب، رغم المعارضة التي كان يلقاها قبيل وقوع التفجيرات، وأبرمت وزارة العدل المغربية إلى جانب مؤسسات حكومية أخرى اتفاقا مع ممثلي السجناء في 25 من شهر مارس 2011 يقضي بالإفراج عنهم على عدة دفعات.

وأفرجت السلطات المغربية عن عدد من أبرز قادة التيار السلفي في البلاد، لكن اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين تتهم السلطات بـ”التأخر في تنفيذ باقي بنود الاتفاق”.

ويرى الفقهاء في المغرب أنّ قيام الملك محمد السادس باحتواء التيار السلفي، يعتبر حلاً ناجعا لضبط الخطاب المتطرف والقضاء عليه، كما يعتقدون أنّه بفضل الاهتمام الخاصّ الذي يوليه الملك للقطاع المسجديّ تمّ إعادة السيطرة على العديد من المساجد وتحييدها من كلّ توظيف سياسي.

وأقرّ العاهل المغربيّ إجراءات قانونيّة جديدة لمراقبة المساجد وحمايتها من المتشدّدين وضبط مصادرها الماديّة، حيث تمّ إصدار قانون متعلّق أساسا بالأماكن المخصّصة لإقامة شعائر الدين الإسلاميّ وتمّت المصادقة عليه سنة 2006 من قبل مجلس المستشارين.

ويهدف هذا القانون إلى الحدّ من نشاط الجمعيات التي لا تسير في الخطّ المذهبيّ للدولة، وقد تمّ بموجبه محاصرة الجمعيات السلفية المتشددة ومنع نشاط بعضها وإعادة ضمّ المساجد التي كانت تحت سيطرة المتطرفين.

وأصبحت المساجد التي يقدر عددها بـ50 ألف، تقوم بوظائف دينية توجيهية وتعليمية واجتماعية متعددة، تمّ على الخصوص احتضان دروس الوعظ والإرشاد التي تنظمها المجالس العلمية المحلية، واحتضان كراسي علمية تدرس فيها أصول الفقه والعقيدة.

## تساؤلات حول مصير المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

لازال المجتمع المدني الأمازيغي ينتظر إفراج الحكومة عن القوانين التنظيمية المتعلقة بتنفيذ الطابع الرسمي للأمازيغية وإحداث مجلس وطني للغات والثقافة المغربية، مع العلم أن رئيس الحكومة وعد في التصريح الذي قدمه أمام البرلمان بإعطاء الأولوية للأمازيغية من خلال تنزيل المقتضيات الدستورية الخاصة بها (الفصل الخامس من الدستور).

لكن لا يفهم، إلى حدود الساعة، الأسباب الخفية وغير المعلنة التي "منعت" الحكومة من تنزيل مشاريع القوانين التنظيمية، إذ مرت أربع سنوات من عمر حكومة ابن كيران ولازال الإنتظار سيد الموقف.

وما يثير الغموض أكثر، هو تصريح الوزير محمد الوفا في أحد الأيام الدراسية بمجلس المستشارين، إذ اشار إلى أن الحكومة تنتظر الضوء الاخضر من القصر الملكي قبل الخوض في ملف الأمازيغية.. وهذا الكلام يجعلنا نتساءل، من جديد، حول هذا الملف، بمعنى هل يوجد خارج مجال سلطة الحكومة، أي بيد الملك؟

صحيح أن ملف الأمازيغية ارتبط بالملك محمد السادس الذي بادر منذ خلافة والده إلى اتخاذ مجموعة من المبادرات الشجاعة والجريئة التي همت الإعتراف بهذا المكون الثقافي وأولته مكانته ضمن المشروع المجتمعي الديمقراطي التنموي الذي دعا إليه، ويكفي أن نذكر على سبيل المثال لا الحصر، الخطاب الملكي التاريخي بأجدير وإحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وترسيم اللغة الأمازيغية...

وأمام هذا الوضع، يستغرب المهتم بالشأن الأمازيغي، من طبيعة الوضع الذي يوجد عليه المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، بفعل أولا إلغاء مجلسه الإداري لأسباب غير مفهومة وبالتالي إفراغه وتحويله إلى مجرد ديكور رغم أهميته، وثانيا استمرار عميده وأمينه العام في منصبيهما بشكل مخالف للقوانين والأعراف المعمول بها، حيث تجاوز الإثنان عشر سنوات على رأس المعهد.

إن هذا الوضع يجعل المتتبع لا يفهم فلسفة بقاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في شكله الحالي، واحتزال تمثيل المكون الثقافي الأمازيغي داخل المؤسسات الوطنية (المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي..). في شخص عميده، وهذا ما يفسر الاحتجاج المتصاعد للحركة الأمازيغية على هذا الوضع غير الطبيعي خصوصا وأن مشاريع القوانين التنظيمية المتعلقة بالأمازيغية لم تعرض بعد على ممثلي الأمة.

لقد تم إفراغ المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية من دوره "السياسي" كقوة اقتراحية بشأن كل ما يتعلق بالأمازيغية، والاحتفاظ بدوره التواصلي والإشعاعي المحدود جدا ( اللقاءات الثقافية..)، والإبقاء على دوره العلمي والأكاديمي المتواضع، مع العلم أن الدولة أعطت مكانة وأهمية كبيرتين لهذه المؤسسة ذات البنية الضخمة والتي أصبحت اليوم ك"الهر يحكي انتفاخاً صولة الأسد!".

أحمد لعروسي

<http://www.halanpress.com/%D8%AA%D8%B3%D8%A7%D8%A4%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D9%85%D8%B5%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81/>

## ملف السلفيين يعود إلى الواجهة

احتج السلفيون، أول أمس، في مدن الدار البيضاء وفاس وسلا وتطوان وسيدي سليمان، “تنديدا بالاعتقالات التعسفية التي طالت مجموعة من الإسلاميين بمختلف أنحاء المغرب، على رأسهم نشطاء اللجنة المشتركة».

الوقفات نظمت عقب صلاة الجمعة، ورفعت شعار “صامدون رغم التضيق والاعتقال»، وقال عبد الرحيم الغزالي، المتحدث باسم اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين، إن الوقفات تقرر للاحتجاج على اعتقال أزيد من 60 ناشطا إسلاميا سلفيا، بمدن مختلفة، قبل حوالي 15 يوما، وأوضح الغزالي أن مجموعات أمنية “داهمت أكثر من بيت، وأحيانا وقت الفجر، واقتادت الناشطين إلى أماكن غير معروفة، قبل أن تطلق سراهم بعد ذلك».

احتجاجات أمس الجمعة تمت في الوقت الذي يسود فيه غضب واسع داخل التيار السلفي، الموزع بين السجون وخارجها، بسبب وفاة المعتقل السلفي، مراد العلمي، أول أمس بسجن عين قادوس بفاس، الذي كان يعاني من مرض السكري.

واعتقل العلمي في منتصف شهر رمضان الماضي، بسبب شجار حدث بينه وبين شباب بحي زواغة بفاس، تحول إلى نزاع قضائي، اعتقل بسببه العلمي وأودع السجن. وتبنت اللجنة المشتركة ملف العلمي، لأنه كان أحد الناشطين بها على مستوى حي زواغة بفاس.

وقال الغزالي إن للمتوفى شقيقا آخر هو عبد الله العلمي، يوجد رهن الاعتقال كذلك بسجن سلا، اعتقل خلال يونيو الماضي، ولا زال رهن التحقيق، إذ يتابع بتهمة محاولة الهجرة إلى سوريا للقتال إلى جانب تنظيمات إرهابية.

وفي بيان لها، حملت اللجنة المشتركة إدارة سجن عين قادوس بفاس مسؤولية وفاة العلمي، وقالت إن “العلمي كان مريضا بالسكري، وأبلغ إدارة السجن منذ اليوم الأول بذلك، لكن حين انتهى دواؤه، تم منحه أدوية غير ملائمة، الأمر الذي تسبب له في مضاعفات أدت إلى وفاته، ولم تعلن إدارة السجن بعد عن وفاة العلمي.

وفاة العلمي تعد الثانية من نوعها في صفوف التيار السلفي بالسجون، إذ سبق أن توفي المعتقل محمد بن الجليلي في نونبر 2013، وكان بن الجليلي يعاني كذلك من مرض مزمن، ترتبت عنه مضاعفات داخل السجن وأدت به إلى الوفاة.

ويعيد الحادثان ملف السلفيين إلى الواجهة، بعدما توارى إلى الخلف بسبب ما يجري في سوريا، التي التحق بها حوالي 1400 مغربي من مختلف المدن، بينهم حوالي 300 معتقل سلفي سابق. وكانت لجنة حقوقية قد تشكلت من ممثلي منظمات حقوقية (منتدى كرامة لحقوق الإنسان، ومؤسسة الوسيط لحقوق الإنسان، وجمعية عدالة) ومعتقلين سابقين، من أبرزهم أبو حفص، وكذا سياسيين وإعلاميين، ونظمت جلسات ومشاورات في اتجاه مصالحة شاملة مع التيار السلفي، كما عقدت لقاء مع رئيس الحكومة، عبد الإله بنكيران، ومع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ووزير العدل والحريات، لكن كل ذلك توقف دون أن يؤدي إلى نتيجة.

وحسب مصدر مطلع، فإن الأسباب التي أدت إلى توقف إيجاد حل للملف السلفي في السجون وخارجها مختلفة، منها الأزمة السورية التي ألفت بظلالها بقوة على الوضع السلفي بالمغرب، ودفعت ناشطين في اللجنة المشتركة، مثلا، إلى الهجرة للقتال في سوريا، كما هي حالة منسق اللجنة سابقا، أنس الحلوي، وهو ما خلف صدمة وسط الحقوقيين دفعتهم إلى التراجع، في انتظار ظروف أحسن لإعادة فتح الملف من جديد.

## Le CNDH forme ses observateurs

Leur nombre est estimé à plus de 470 observateurs, qui ont fait le déplacement à la cité balnéaire de Harhoura à quelques kilomètres au sud de Rabat, du 22 juillet au 4 août 2015. Ils sont membres des CRDH, observateurs étrangers, représentants d'associations de la société civile et personnes physiques désireuses de participer à cette campagne d'observation.

Le CNDH a mobilisé pour cette occasion, des experts nationaux et internationaux pour une formation adéquate et plus précise qui mettent au clair, tous les dérapages éventuels, pouvant surgir pendant les campagnes électorales et durant la journée de vote, et éventuellement pré et post-élections.

En plus de l'institution organisatrice qui a ouvert le bal de cette formation par une allocution très concise de Driss El Yazami. Les représentants des ONG internationales, venues des Amériques et de l'Europe, se sont succédé sur scène pour expliquer à la présence en formation, les tenants et aboutissants de leur participation à l'observation des élections Marocaines de 2015.

La «genderconcerns international» (GCI), ONG spécialisée, comme son nom l'indique, sur la défense des droits de la femme. Pour Mme Sabra Bano, directrice de GCI, «Les femmes sont des catalyseurs de changement et les organisations de femmes ont besoin de respect, de reconnaissance et de ressources pour amener ce changement».

L'historique de l'observation des élections au Maroc a commencé avant la constitution de 2011.

En vertu de l'article 2 du Dahir constitutif du CCDH, le Maroc a connu le début embryonnaire de l'observation des élections, une initiative lancée par le collectif associatif pour l'observation des élections pendant les législatives de 2002 où ont été mobilisés plus de 2000 observateurs à travers toutes les régions du Royaume. Mais ce n'est qu'en 2007 et puis en 2009, que le conseil consultatif des droits de l'homme (CCDH) a fait son entrée officielle et direct pour observer les élections et ainsi superviser les différents organismes nationaux et internationaux qui participent à cette observation. Les mêmes attributions et dispositions seront transférées au Dahir constitutif du conseil national des droits de l'homme (CNDH) Dahir du 1er Mars 2011 qui constitue cette institution des droits de l'homme nationale. La constitution de 2011, considérée comme étant plus avancée, plus explicite et plus claire stipule dans son article 11 que «la loi définit les conditions et les modalités de l'observation indépendante et neutre des élections en conformité avec les normes internationalement reconnues».

À cet effet, la loi N° 30/11 verra le jour en tant que projet et puis comme loi adoptée par la chambre des députés. Elle définit l'observation indépendante et neutre comme étant une opération de suivi sur le terrain du déroulement des opérations électorales avec objectivité et impartialité, sans aucun alignement ni au côté des autorités ni à celui des partis politique ou candidats en compétition électorales.

Toutefois, il est à signaler que l'observation des élections ne signifie aucunement «contrôle», du fait que l'observateur ne doit utiliser que ses yeux pour voir ce qui se passe devant lui et s'abstenir de toute intervention lors des campagnes et également au jour du vote. Dans ce sens, selon les dispositions de la loi 30/11 un code de conduite et une charte de l'observateur sont mis à la disposition des observateurs et qui définissent leurs droits et la limite de leur intervention (art 17). Parmi les droits de l'observateur, la circulation libre sur l'ensemble du territoire national, l'obtention des infos nécessaires pour son observation, la présence aux campagnes électorales, l'accès aux bureaux de vote, centralisateurs et de recensements, ainsi que le droit de communiquer aux médias son avis sur le scrutin après la proclamation des résultats et, enfin, l'élaboration d'un rapport sur le déroulement des élections.

En revanche, l'observateur, et selon le même article 17 de la loi 30/11, est tenu de respecter l'Etat, ses institutions, sa souveraineté, ses lois et règlements, son ordre public, rester neutre et impartial vis-à-vis des élections, des candidats et des autorités. Ainsi toute ingérence est interdite et peut être passible d'un retrait de carte d'observateur, en fonction de la faute commise.

D'autant plus qu'une commission d'accréditation est créée auprès du CNDH, chargée d'examiner et de statuer sur les demandes des associations et ONG nationales et internationales, cette commission est présidée par le président du CNDH.

Le CNDH, au vu de ses responsabilités de défenseur des droits de l'homme au Maroc, a mis un ensemble de recommandations à la disposition des autorités gouvernementales, pour des élections inclusives et proches des citoyennes et des citoyens. Dans ce sens, le renforcement des mécanismes d'accès des jeunes et de la femme à la politique dans le but de réaliser la parité mentionnée dans l'article 19 de la constitution demeure l'objectif escompté par le CNDH. Ce dernier a donc demandé l'amendement de la loi 30/11 sur l'observation neutre et indépendante des élections en élargissant son champ d'action aux opérations référendaires et limité le siège des représentants du gouvernement au sein de cette commission, à une accréditation consultative tout en permettant aux instances et associations ainsi qu'aux membres dont l'accréditation a été rejetée de recourir à la justice.

[http://albayane.press.ma/index.php?option=com\\_content&view=article&id=26120:le-cndh-forme-ses-observateurs&catid=44:actualites&Itemid=118](http://albayane.press.ma/index.php?option=com_content&view=article&id=26120:le-cndh-forme-ses-observateurs&catid=44:actualites&Itemid=118)

## Entretien avec "Chakib Bouallou"

*La question de la participation politique des 5 millions de Marocains du monde constitue une priorité pour l'USFP*

Libé : Le Premier secrétaire de l'USFP, Driss Lachgar, s'est engagé lors de la première rencontre au Parlement en 2014, à faire des propositions de lois dès la rentrée. Quel bilan faites-vous sur la question des Marocains du monde à l'USFP ?

Chakib Bouallou : La promesse remonte plutôt à la rencontre d'août 2013 et elle a été respectée puisque le Groupe parlementaire USFP a déposé des propositions de lois portant modification de la loi organique de la Chambre des représentants et tendant à la députation des MRE, mais le débat amorcé au sein de la commission de l'Intérieur à la Chambre des représentants n'a pas repris depuis des mois, en raison de l'absence de volonté du gouvernement. Quelle est la signification de ce blocage ? Qu'attendent nos députés pour intervenir pour qu'enfin une issue normale de cette proposition de loi voie le jour ? Va-t-on intervenir auprès de la commission de coordination des partis de l'opposition (Istiqlal, USFP, PAM, UC) pour prendre une initiative commune ?

Concernant l'article 163 qui a constitutionnalisé le Conseil de la communauté marocaine résidant à l'étranger, quatre propositions de lois ont été initiées séparément par les Groupes parlementaires de l'USFP, du PAM, de l'Istiqlal et par une proposition commune de la majorité (PJD, RNI, MP, PPS). Mais la commission des Affaires étrangères n'a toujours pas inscrit ce point à l'ordre du jour. Quelle interprétation donner à cette anomalie ? D'autant plus que le CCME continue à souffrir de dysfonctionnements structurels et d'absence de résultats concrets au bout de la huitième année d'existence ? Là aussi, nos députés doivent s'engager à prendre des initiatives pour que la loi voie le jour et que le prochain CCME soit démocratique, représentatif, transparent et efficient.

Quels sont les objectifs de votre rencontre du 11 août organisée par le Groupe USFP au Parlement ?

La question de la participation politique des 5 millions de Marocains du monde constitue une grande priorité pour nous à l'USFP ; il s'agit de conforter leur participation à la vie nationale. Notre rencontre sera essentiellement consacrée à la mise en œuvre des dispositions de la Constitution relatives à l'intégration des représentants des MDM dans les institutions consultatives et les instances de gouvernance et de démocratie participative. Les Marocains du monde sont concernés par les institutions et instances de protection des droits et libertés, de la bonne gouvernance, du développement humain et durable et de la démocratie participative, **notamment, le Conseil national des droits de l'Homme**, le Conseil économique et social, le Médiateur, le Conseil de la communauté marocaine à l'étranger, l'autorité chargée de la parité et de la lutte contre toutes formes de discrimination, la Haute Autorité de la communication audiovisuelle, le Conseil de la concurrence, l'Instance nationale de probité et de lutte contre la corruption...

La Nouvelle Constitution de juillet 2011 a introduit cinq articles importants concernant les citoyens marocains à l'étranger, à savoir les articles 16, 17, 18, 30 et 163. Ces dispositions demandent à être opérationnalisées. Il suffit d'une volonté politique pour que toutes les modalités pratiques soient fixées en quelques jours !

Quatre ans après l'adoption de la Constitution, le débat sur la mise en œuvre de nouveaux droits constitutionnels des Marocains du monde reste ouvert et le gouvernement ne s'empresse pas de l'appliquer. Le dernier discours Royal a critiqué le manque d'application de la Constitution concernant les Marocains du monde. Qu'en pensez-vous ?

Les Marocains du monde n'ont connu qu'une seule et unique représentation au sein de la Chambre marocaine des députés (1984-1992) avec cinq députés MDM. Cette expérience était caractérisée par le nomadisme politique. Treize ans après, le discours Royal du 6 novembre 2005 a réintégré les Marocains résidant à l'étranger dans leur pleine citoyenneté, en décidant notamment leur représentation à la Chambre des députés, à travers des circonscriptions électorales législatives de l'étranger. Mais au lieu d'aller dans ce sens dès les législatives de 2007 pour respecter les directives royales, le gouvernement Driss Jettou a prôné à travers le communiqué du ministère de l'Intérieur en date du 16 juin 2006, une démarche dite "progressive", "évolutive" et "graduelle" pour la concrétisation des décisions Royales. Comme alternative, le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) a été chargé d'élaborer un avis quant à la constitution d'un Conseil supérieur des Marocains de l'étranger. Ce conseil a vu le jour 21 décembre 2007 (Dahir n° I.07.208).

Les militantes et militants de l'Union socialiste des forces populaires en Europe ont confirmé leur refus absolu de la méthodologie qui a été suivie dans la désignation des membres de ce conseil et qui a conduit à un conseil caractérisé par l'absence totale des compétences associatives, syndicales et des cadres appartenant aux partis démocratiques et progressistes marocains.

Cette nouvelle orientation qui traduit un retour en arrière et un reniement des contrats pour faire progresser le processus démocratique dans le sens d'une séparation des pouvoirs, la soumission à la volonté populaire et l'adoption de la méthodologie démocratique nous a mis tous, partis démocratiques, syndicats progressistes et associations de la société civile devant le choix démocratique stratégique et a confirmé le bien-fondé et la clairvoyance des positions exprimées par les militantes et militants de l'Union socialiste des forces populaires en Europe lors de l'appel de Bruxelles du 2 décembre 2007.

Devant ce revirement antidémocratique et cette attaque contre les acquis démocratiques et la tentative de vider les institutions de leur substance, les militantes et militants ittihadis en Europe ont lancé (communiqué du 30 décembre 2007) un appel aux forces de gauche et à toutes les associations et compétences démocratiques marocaines à l'étranger pour constituer un large front, créer des synergies et coordonner les initiatives pour combattre la remise en cause des acquis démocratiques et l'élaboration de formes actives pour la défense des droits des citoyens marocains résidant à l'étranger pour l'exercice de la pleine citoyenneté et l'instauration de l'Etat des institutions qui respecte la souveraineté populaire. Le dernier discours Royal nous conforte dans notre analyse. Les articles 16, 17, 18, 30 et 163 de la nouvelle Constitution de juillet 2011 qui concernent les citoyens marocains à l'étranger doivent être rapidement opérationnalisés.

Chakib Bouallou est secrétaire provincial de l'USFP en France. Professeur au Centre efficacité énergétique des systèmes (CES) de mines Paris Tech.

## Dans l'attente que le Maroc décide de son sort, un Sri Lankais « vit » à l'aéroport de Casablanca depuis le 3 juillet dernier. Voici son histoire.

Selon l'agence de presse EFE, Thambiappa Ariyanayagam Siyanthan, âgé de 34 ans, a fui le Sri Lanka, après un conflit de près de 3 décennies, pour s'installer au Kenya. Pays qu'il a quitté après quatre ans, fatigué de payer des dessous-de-table pour maintenir ses papiers en règles.

Le Sri Lankais appartient à la minorité des Tamouls, dont est issue la guérilla des Tigres de libération de l'Îlam Tamoul (LTTE). Durant des décennies, le groupe rebelle a lutté pour la création d'un Etat tamoul indépendant, avant d'être écrasé en 2009 dans une offensive militaire qui a causé la mort de dizaines de milliers de civils.

Après la guerre, les ONG internationales ont dénoncé des arrestations arbitraires et des disparitions forcées au Sri Lanka. Dans son cas, Siyanthan a été emprisonné à trois reprises pour son affiliation présumée avec le LTTE. Lors de son dernier emprisonnement en 2010, qui a duré 17 jours, il a payé 4.800 euros et a été libéré à condition de quitter le pays.

L'homme, qui nie tout lien avec les Tigres Tamouls et assure qu'il gagnait sa vie comme conducteur de bus, a donc été obligé de quitter le pays et rejoindre le Kenya. Il est ensuite arrivé en Espagne, en passant par Dubaï et Casablanca. Cependant, les autorités espagnoles, l'accusant de détenir un faux passeport, lui ont refusé l'accès à leur territoire et l'ont renvoyé à Casablanca.

Au Maroc également, Siyanthan s'est vu refuser l'accès au territoire. Les autorités marocaines lui demandent de payer (de sa poche) son billet pour Colombo, la capitale sri lankaise. Il est donc bloqué à l'aéroport Mohammed V depuis le 3 juillet. « L'homme n'a pas pris de douche depuis un mois et n'a plus d'argent », affirme EFE qui précise également que « la police lui a offert un café » ce mercredi!

Par ailleurs, le Groupe antiraciste d'accompagnement et de défenses des étrangers et migrants (GADEM) a indiqué que les autorités ont excédé les 20 jours maximum prévus pour garder un étranger demandeur d'asile en zone d'attente pendant le traitement de sa demande. « Aucune procédure légale n'a été respectée concernant l'entrée sur le territoire, l'asile ou le maintien en zone d'attente », a déclaré dans un communiqué l'ONG, qui dénonce également que Siyanthan est ainsi « victime d'une privation arbitraire de sa liberté ».

De son côté, le Haut-Commissariat des Nations Unies pour les réfugiés (HCR), qui suit l'affaire **avec le Conseil national des droits de l'homme, a mis à disposition du Sri Lankais un avocat, qui travaille à légaliser sa situation.**

La première audience devant le tribunal administratif de Casablanca devait avoir lieu lundi dernier mais a été reporté à jeudi. Entre-temps, Siyanthan, souhaite seulement ne pas être rapatrié au Sri Lanka. « Ma vie s'arrête si j'y retourne », craint-il.

Au moment où nous écrivons ces lignes, nous n'avons toujours aucune information officielle concernant l'issue de l'audience de jeudi dernier.

<http://wikipedia.ma/dans-lattente-que-le-maroc-decide-de-son-sort-un-sri-lankais-vit-a-laeroport-de-casablanca-depuis-le-3-juillet-dernier-voici-son-histoire/>